

إس أند بي: القطاع المصرفي الإماراتي يحافظ على صلابته»



دبي: عبير أبو شمالة

أكدت وكالة التقييم الائتماني العالمية ستاندرد آند بورز أن القطاع المصرفي في الإمارات حافظ على قوته على الرغم من تبعات الجائحة، وفتت إلى أن الفضل في ذلك يرجع لسياسات المصرف المركزي التي انعكست إيجاباً على أداء القطاع في العامين الماضيين. وقالت في تقرير حديث حول القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي: إن نمو الائتمان في الإمارات كان محدوداً في الأشهر الماضية (نحو 2% في 2021 بحسب تقديرات الوكالة)، لكنها توقعت أن يتسارع بصورة لافتة في العام الجاري مع تواصل التعافي الاقتصادي، وتحسن مستويات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة.

وقال التقرير: إن بنوك دول مجلس التعاون الخليجي مستعدة ومتأهبة للارتفاع المرتقب في أسعار الفائدة العالمية، وسوف تستفيد من هذا الارتفاع، خاصة في ظل الربط الحالي لعملاتها بالدولار الأمريكي. واستبعدت أن تتأثر بنوك المنطقة من جرّاء تراجع السيولة بفضل المصدات المالية الضخمة لها. وتتوقع الوكالة أن تعود كلفة المخاطرة إلى

سابق طبيعتها في العامين الجاري والمقبل، وأن يرتفع هامش ربحية بنوك المنطقة بفضل الارتفاع المتوقع في أسعار الفائدة.

وبحسب تقديرات الوكالة يسهم ارتفاع الفائدة بـ 100 نقطة أساس في زيادة بمعدل 14% في العائدات ونمو 1% في رأس المال.

وقالت الوكالة: إن اقتصاد دولة الإمارات واقتصادات دول المنطقة تواصل التعافي من تبعات الجائحة بصورة إيجابية وبخطى متسارعة بدعم من أسعار النفط المرتفعة والإنفاق الحكومي القوي وعودة الأمور إلى سابق طبيعتها على مستوى القطاعات الاقتصادية غير النفطية، واستمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة؛ حيث تتوقع الوكالة متوسط سعر النفط عند ما لا يقل عن 65 دولاراً للبرميل في 2022.

وقالت: إن نوعية أصول مصارف دول المجلس سوف تتراجع نسبياً هذا العام لكن بصورة طفيفة ومحدودة بفضل سياسات الدعم والتدابير التي ساعدت الشركات على مواجهة تبعات الجائحة. وتوقعت حدوث ارتفاع محدود في متوسط القروض المتعثرة على مستوى القطاعات المصرفية لدول المجلس، إضافة إلى ارتفاع لا يزيد معدله على 5% مقابل متوسط 3.7% حتى نهاية شهر سبتمبر/ أيلول 2021.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.